

للاشاع كالوفان شرط القصر وجب الامام واسمها الجماعة في الامة الاولى
لان الماشي ولو صلاها اربعون فرادى لم تصح وخاسها الصلاة
بالقصر وانما اربعة اجزاء على المان عشر اجزاء
وهذان الشرطان من زيادتي الثلاثين لا يوجبها اصل شرط
لوجود الجمعة الصغرى المقبول ما سادسها تقديم الجمعة
على الصلاة للاشاع وله الشيطان من جمع خلف الجمعة ولو صلا
زاد على اربعين ومن اتبع خلفه كجوفن وصبي من الاربعين وكافر
ويقترب وقوعها في الوقت لان المان ثور وهو شرط من الحدوث
والحدث مستتر قائم فيها عند القدح كما يلحق بوجه قوله لعدم مجلس
بيها بساء صوابي من قوله بغيره من تنقيد الجمعة
بينها وبين الله تعالى فيها للاشاع رواه مسلم وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم فيها للاشاع رواه مسلم لان المان ثور وهو شرط
بالوصية والتقوى ووجه الاشاع رواه مسلم واربعين لفظ لا يصح بخلاف
الجمعة والصلاة فيها الاتباع السلف والخلف وقوله في مفهومة لانه
نظر للاشاع رواه الشيخان في احاديثها الا بغيرها الاطلاقة الا ان
لكن بين كونها في الاول فيكون القراءة فيها في صلاة الجمعة الثانية
وذلك للمؤمنين والمؤمنات وذلك من زيادتي في الثانية لانه
الماثور قال الامام واري ان يكون الدعاء متعلقا باسم المشرق غير
مقتصر على اوطار الدنيا وانما لا بأس بتخصيصه بالسامعيان كقول
حكيم الله واما الدعاء للسلطان بخصوصه فالجواب في الجمع انه لا بأس به
ان لم يكن فيه جازفة في وصفه ونحوها وذلك في أصل قول
افركه ويعبر في النطقة فلا يصح ما رواه في الحديث وهو صحيح
ما اعتبر بها بشرط ان المان الحد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والوعظ

والوعظ وشرافة اية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات فان كان لها وتلك الجمعة
كل اسم مكلف مسوط بحال الجمعة صرح كذا في قوله في بعض في ذلك
الجمعة ما يتصور هنا وهذا يعني عدم اشتراط كون صحتها وان ذلك
وتفقد له كما علم ما رواه انا أحمد بن حنبل في التفسير الذي فلا يلزم
المعذور مطلقا وتنقيد في غير المسافر لعدم تغيره من كون
اقام بحال اربعة ايام فالكفر وهو بشرية السفر او التوطين بحال يسلم
منه الله وايضا اهلها اربعين فتلزمه وتنقيد ونص
منه ومنه في ولو بعضها فهو اعم من تعيينه والعبادة والصبي
المميز والابن والمسافر والقيم بحال يسلم منه الصلاة والسلم اهلها
اربعين او كانوا اهل حريم والعتاق لا يلزمهم الجمعة وتنقيد
م ومنه في والمراد تلزمه وتنقيد به وان تصحبه والجنون
والمغيب عليه والسكران والصبي غير المميز والكافر الاصل اثنى عشر كما
تنقيد لهم وانصح منهم وان لم يمسكوا القضاوية لا يعلمون
الناس في الجمعة ستة اقسام والاصل فيها ذكر مع ما رواه خبر الجمعة
واحد على كل مسلم في جماعة الا اربعة عند ملك او امارة او صبي
او مريض والملاذ بعدم لزومها للضعف او عدمه لزوم شرط التمسك
بما في الدنيا لكن تلزمه كغيره من الواجبات لزوم عقاب عليها في ثلثها
كما تقرر في الاصول لتكلمه من فعلها فلا يسلم في
عدمه على من تلزمه الجمعة السفر ولو طاعة بعد في يومها المان يملكه
الجمعة في كل بقية او مقصد او موضع يتجده عن الرفقة
باب كيفية صلاة الخوف الاصل فيها اية واذا كانت
فمن طاعتهم الصلاة والاشاع كما سيأتي وهو سنة عشر في جهات
عن النبي صلى الله عليه وسلم واخبار السلف في صلاة الخوف اذ ان الرفقة
منه